

ثري الجولان العربي، ومنعت تقدّم القوات الإسرائيلي المعتدية إلى العاصمة السورية دمشق. وقدّم الجيش العربي الأردني (24) شهيداً وأكثر من (50) جريحاً، وشهد القادة الصهاينة ببسالة الجيش الأردني في هذه الحرب، وتحسّنت العلاقات الأردنية السورية بعد هذه الحرب تحسّناً كبيراً.

وفتحت حرب تشرين الأبواب أمام التحرّك نحو تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل من خلال صيغة عقد مؤتمر دولي، على أساس قرار مجلس الأمن (242) و(338). وانعقد مؤتمر جنيف بمشاركة أردنية ومصرية وإسرائيلية وأمريكية، وبرئاسة الأمين العام للأمم المتحدة في 21 كانون أول 1973م، ولم يُسفر المؤتمر عن أي نتائج ملموسة.



أشاهد مقطعاً مرئياً (فيديو) عن دور القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي في حرب رمضان عام 1973م.

وجاء انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرباط 26 – 29 تشرين الأول 1974م ليصنع تحوّلاً جديداً في العلاقة الأردنية – الفلسطينية، وفي الموقف العربي من القضية الفلسطينية، عندما اتّخذ الزعماء العرب قرارهم باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، نازعين من الأردنّ صفة تمثيل القضية الفلسطينية، ومتّجاهلين مفاعيل وحدة الضفتين، وأن الصفة الغربية عندما احتلّت كانت تحت السيادة الأردنية. بسط الملك الحسين وجهة النظر الأردنية في المؤتمر، لكنه قبل بالقرار انسجاماً مع الإجماع العربي.

وحافظ الأردنّ على ثوابته في الموقف من القضية الفلسطينية، ورفض الملك الحسين الحلول المنفردة، ولم يقبل الانخراط في عملية التسوية السياسية التي مهدت لتوقيع مصر معاہدة كامب ديفيد مع إسرائيل. وأكّد الملك الحسين أن الأردنّ لن يذهب إلى حلول منفردة، ولن يتّخذ قرار السلام نيابة عن الشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

#### • لماذا استثنى الأردنّ مدينة القدس من قرار فك الارتباط؟

وفي هذه المحطة، تقاربت المواقف الأردنية الفلسطينية، وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في عمّان في تشرين الثاني 1984م. وجرت محاولة لبناء تصوّرات مشتركة بين الأردنّ ومنظمة التحرير الفلسطينية لإطار الحل السلمي مستقبلاً، فكان اتفاق شباط 1985م بين الجانبين، لكن سرعان ما تخلّت المنظمة عنه.

وبعد عامين قامت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر 1987م، وأيدّها الأردن، وفي العام التالي اتّخذ الملك الحسين قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية بتاريخ 31 تموز 1988م استجابة لمطالبات منظمة التحرير، وتطبيقاً لقرار القمة العربية 1974م باعتبار المنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وأوضحت الحكومة الأردنية وهي تعلن عن هذا القرار مواصلتها مساعدة الشعب الفلسطيني بكل وسيلة متاحة وضمن إمكاناتها، مؤكّدة أن هذه الإجراءات لن تمسّ العلاقة التاريخية الأخوية بين الشعرين، ولن يتخلّي الأردنّ عن دعمه حقوق الشعب الفلسطيني والقيام بواجبه في رعاية المقدسات الإسلامية. وجاءت الخطوة المُمهّدة لقرار فك الارتباط ممثّلة بالإرادة الملكية بحلّ مجلس النواب في 30 تموز 1988م. واعترف الأردنّ بالدولة الفلسطينية فور إعلانها في المؤتمر الوطني الفلسطيني المُعقّد في الجزائر يوم 15 تشرين الثاني 1988م.

وفي إطار حرص الحسين على دعم الأشقاء العرب وقف بكل قوّة ووضوح مع العراق في حربه مع إيران 1980 – 1988م. وهذا التقارب مع العراق، وما بذله الملك الحسين من جهود لإعادة مصر إلى الصف العربي عام 1986م، بعد مقاطعة الدول العربية لها منذ توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل 1979م، أسهما في التوصل إلى تأسيس مجلس التعاون العربي في شباط 1989م ليضم الأردن ومصر والعراق واليمن، سعيًا لتعزيز التعاون والتكميل بين الدول الأعضاء، ومن يرغب من الدول العربية بالانضمام للمجلس، لكن احتلال العراق للكويت في 2 آب 1990م، أدى إلى انهيار الاتحاد.

وفي ظل هذه التحدّيات السياسية الإقليمية المتراكمة، وبعد قرار فك الإرتباط، واجه الأردن أزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينيات، وتضيّخت المديونية، وهبط سعر صرف الدينار الأردني في شهر تشرين الثاني 1988م إلى النصف.

وظهرت ردود الفعل الشعيبة الغاضبة على السياسات الاقتصادية يوم 16 نيسان 1989م فيما عُرِف بأحداث الجنوب أو أحداث نيسان، بدءاً من مدينة معان، لتنقل على شكل مظاهرات وصادمات مع رجال الأمن إلى الطفيلة والكرك. وأخذت الأحداث في الكرك بعدها السياسي برفع شعارات ومطالب سياسية تمثلت في المطالبة باستقالة الحكومة، وعودة الحياة النيابية، وإلغاء الأحكام العرفية. وعندما اشتعلت أحداث الجنوب كان الملك الحسين ورئيس الوزراء زيد الرفاعي في زيارة لواشنطن، وما لبث الملك أن عاد وأقال الحكومة، وعيّن حكومة جديدة برئاسة الشريف زيد بن شاكر يوم 27 نيسان، وجعل أول مهامها إجراء انتخابات نيابية عامة. وفي الحقيقة كانت الطريق قد أصبحت ممهدة أمام إجراء الانتخابات منذ صدور قرار فك الإرتباط. وهنا نلحظ عبرية الحسين في تحويل التحدّيات إلى فرص، إذ انتقل بالبلاد إلى عملية التحول الديمقراطي، مُسلّهمًا التحوّلات الديمقراطية التي اجتاحت العالم في هذه اللحظة التاريخية، وانهيار الأنظمة الدكتاتورية والشيوعية وتفكّك الاتحاد السوفيافي، وسقوط جدار برلين.

كعاده المنطقة العربية لا تهدأ أعاصرها، فقد أفاق الملك الحسين في الساعة الخامسة صباح الثاني من آب 1990م على اتصال الملك فهد بن عبد العزيز يُعلّمه بغزو العراق للكويت. ومنذ اللحظة الأولى تبنّى الحسين مبدأ الحل العربي للأزمة؛ إدراكاً منه بأن رأس العراق مطلوب غريباً وصهيونياً. وحاول الحسين إقناع الرئيس العراقي صدام حسين بهذه الحقيقة منعاً له من التورّط في هذه الكارثة. وقد بادر الحسين لإجراء وساطة بين العراق والكويت في الأيام الأخيرة قبل الغزو، محاولاً منع وقوعها، فقد زار الملك الحسين العراق في 29 تموز، والكويت في 30 تموز لهذا الهدف. لكن جهوده لم تلق الاستجابة المطلوبة. وبعد الغزو بذل الحسين جهوداً كبيرة لاحتواء الأزمة، وحذّر من إفساح المجال أمام التدخل الأجنبي، وحاول إقناع صدام بالانسحاب من الكويت. لكن قرارات القمة العربية في القاهرة تسبيّت في حدوث انقسام الدول العربية إلى فريقين. وكان الأردن ضمن المجموعة العربية الرافضة لطلب التدخل الأجنبي، كما رفض المشاركة في قوات التحالف الدولي التي ضربت العراق. وقد وافق مجلس الأمن يوم 29 تشرين الثاني 1990م على استخدام الفرقة ضد العراق، وتم ضرب العراق فجر يوم 17 كانون الثاني 1991م، وأخرج من الكويت، وفرضت عليه عقوبات اقتصادية صارمة تضرّر الأردن منها كثيراً.

وتعرض الموقف الأردني للتشويه، وإساءة الفهم، وتضيّرت علاقات الأردن مع الدول الخليجية ومع الغرب والولايات المتحدة، وفرض على الأردن حصاراً بريّاً وتفتيش بحري في مدخل خليج العقبة، وخسر وارداته من النفط العراقي أثناء الحرب وضُربت الشاحنات الناقلة للنفط العراقي للأردن، وأغلقت الحدود العربية في وجه الصادرات الأردنية. واستقبل الأردن أكثر من (300) ألف أردني من أصول فلسطينية كانوا يقيمون في الكويت، مما شكل ضغطاً كبيراً على الخدمات والبنية التحتية والوظائف وفرص العمل. وأنهيت خدمات أردنيين كثُر في الدول الخليجية الأخرى فاضطُرُوا للعودة إلى الأردن.